CLT-ED/WCCAE2024/1
الأصل :الإنجليزية

إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون

الديباجة

1 - **نحن، وزراء الثقافة والتربية والتعليم**، اجتمعنا في الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2024 في مدينة أبو ظبي، بالإمارات العربية المتحدة، لحضور **مؤتمر اليونسكو العالمي لتعليم الثقافة والفنون**، ونود شكر المديرة العامة لليونسكو على عقد هذا المؤتمر المهم في الوقت المناسب، كما نشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على استضافته.

2 - **ونشير إلى** ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو التي تؤكد "أن نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعًا على مبادئ العدالة والحرية والسلام" هو ما تقتضيه كرامة الإنسان، وإلى المادة الأولى منها التي تنص على أن المنظمة "تعمل على تنشيط التربية الشعبية ونشر الثقافة: بالتعاون مع الدول الأعضاء بناءً على رغبتها، ومعاونتها على تنمية نشاطها التربوي؛ وبإقامة التعاون بين الأمم لكي يتحقق بالتدريج المثل الأعلى في تكافؤ فرص التعليم لجميع الناس دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو بسبب الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي؛ وباقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم أجمع للاضطلاع بمسؤوليات الإنسان الحر". ونشير أيضًا إلى المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تؤكد أنّ "لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه".

3 - **ونلاحظ** ضرورة تعزيز الجهود المبذولة، في سياق أوجه عدم المساواة المتزايدة، والنزاع المسلح، والتضليل الإعلامي، والتغليط الإعلامي، وخطاب الكراهية، والعنصرية، وكراهية الأجانب، وغيرها من أشكال التمييز التي تؤجّج الانقسامات الاجتماعية وتعرقل التنمية المستدامة، من أجل إعادة تصوّر وبناء مستقبل مستدام ينعم فيه الجميع بالسلام والعدالة.

4 - **وندرك** ضرورة تعزيز نظم التعليم وتحويلها من خلال اتخاذ تدابير حاسمة من أجل إعادة النظر في الغرض المنشود من التعليم وفي محتواه وفي كيفية توفيره، لتعزيز الإنصاف والشمول، والجودة والملاءمة، على النحو المنشود في مساعي الأمم المتحدة المتمثلة، على سبيل المثال، في إعلان إنشيون بشأن التعليم بحلول عام 2030 وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وقمة تحويل التعليم (2022). ونلتزم باتخاذ إجراءات ترمي إلى ضمان تلبية التعليم لاحتياجات جميع المتعلّمين في سياقات مختلفة، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقِيم والمواقف والأنماط السلوكية اللازمة من أجل تعزيز التنمية المستدامة بوسائل تضم، على سبيل المثال لا الحصر، التعليم من أجل التنمية المستدامة وأساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ونشر ثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطَنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة"، وفقًا لما تنص عليه الغاية 4-7 للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

5 - **وندرك أيضاً** أن الثقافة والفنون يمثلان جزءًا لا يتجزأ من التنمية الكليّة والشاملة للجميع، والقدرة على التكيف والصمود، وتمتع جميع الأفراد والمجتمعات بالرفاهية. فالثقافة جوهر طبيعتنا البشرية، وترسي أسس قيمنا، وخياراتنا، وعلاقاتنا مع بعضنا البعض ومع الطبيعة، وتمنّ علينا بالتفكير النقدي، وبالإحساس بالهوية، وبالقدرة على احترام اختلاف الآخر واحتوائه. **وندرك فضلاً عن ذلك** أن دور الثقافة والفنون حيوي في ازدهار الخيال البشري، والإبداع، والتعبير عن الذات، مما يعزّز حسّ الاستكشاف والفضول، ويضاعف إمكانيات الخلق والإبداع، ويفتح آفاقًا اجتماعية واقتصادية لجميع المتعلّمين، وخصوصاً في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية.

6 - **ونلتزم** بالاستفادة من موارد الثقافة والتعليم الفريدة كي نعمل بمزيد من التآزر من أجل تعزيز تحقيق النتائج المنشودة من التنمية والمفيدة للجميع، على النحو الوارد في إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022. **ونشدّد** على الحاجة الماسة إلى تمكين جميع المتعلّمين من الاستفادة استفادةً كاملة من الفرص التي تتيحها الثقافة والتعليم، من خلال الانتفاع الشامل للجميع بالتعليم الجيد، واحترام تنوع الشعوب والثقافات والتفاعل معه بوصفه مصدر قوة إيجابية وتحويلية، ونشر أساليب العيش المستدامة.

7 - **ونرحّب** بالالتزامات التي تعهّد بها المجتمع الدولي في مجال تعليم الثقافة والفنون، ولا سيما تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لليونسكو، وتوصياتها، وإعلاناتها، ومبادراتها في مجالي التربية والتعليم والثقافة[1]، إضافة إلى المؤتمرين العالميين بشأن تعليم الفنون اللّذين عُقدا في مدينة لشبونة في عام 2006، وفي مدينة سول في عام 2010، واللذين أدت وثيقتيهما الختاميتين المعنونتين تواليًا "خريطة طريق اليونسكو لتعليم الفنون" و"جدول أعمال سول: أهداف تنمية تعليم الفنون"، إلى إرساء الأسس لمواجهة التحديات وبلورة مفاهيم مشتركة ومتطورة بشأن الثقافة والتربية والتعليم، وتعزيز الأخذ بنهج شامل في مجال السياسات العامة.

8 - **ونؤيد** إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون القائم على رؤية إنسانية وتمكينية للثقافة والتعليم، **ونعهد** إلى منظمة اليونسكو، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجالي التعليم والثقافة، بمهمة دعم قيام الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين إليها بتنفيذ الإطار، ولا سيما من خلال توفير الإرشاد التنفيذي، بحسب الاقتضاء ؛ والاضطلاع بأنشطة الترويج، وتيسير الحوار بشأن السياسات، وتبادل المعارف، ووضع المعايير، بحسب الاقتضاء؛ وحشد الجهات المعنية العالمية والإقليمية والوطنية ومن المجتمع المدني لوضع الإطار موضع التنفيذ؛ ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، *15* شباط/فبراير *2024*

[1] تشمل في مجال الثقافة، على سبيل المثال لا الحصر، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (2001)، والتوصية بشأن أوضاع الفنان (1980)، والتوصية بشأن حماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع (2015)، واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (1954)، وبروتوكولاها (1954 و1999)، والاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970)، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)، والاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001)، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (2003)، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005). وفي مجال التعليم، إطار عمل داكار: توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية (2000)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المندرجة فيها (2015)، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 4، إعلان إنشيون بشأن التعليم بحلول عام 2030 وإطار العمل لتحقيق هدف التنمية المستدامة 4 (2015)، ومبادرة مستقبل التربية والتعليم (2021)، وقمة تحويل التعليم (2022)، التوصية الخاصة بالتربية والتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتفاهم الدولي والتعاون والحريات الأساسية والمواطَنة العالمية والتنمية المستدامة (2023).

المقدمة

1 - أدّت التطورات المتمثّلة في التحول الرقمي والحراك البشري غير المسبوق، والتحديات الناجمة عن الفقر المزمن، والمتعلقة بالصحة وسواها من المسائل المتعلقة بالرفاه، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلّحة، والآثار الدائمة لجائحة كوفيد-19 التي فاقمت كلّ ذلك، إلى خلق واقع جديد في قطاعي التربية والتعليم، والثقافة. وقد اقتضى ذلك إعادة الاستثمار في القدرات الثقافية وإعادة التفكير في التربية والتعليم من أجل تزويد المتعلمين، من جميع الأعمار وطوال حياتهم، بالمعارف والمهارات والقِيم والمواقف والأنماط السلوكية اللازمة للحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتنمية الحس بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وبناء مستقبل ملؤه العافية، والاستدامة، والشمول، والعدل، والسلام.

2 - وبناءً على تنوع أشكال التعبير الثقافي، تثري الثقافة والفنون التعليم وتنشّطه، إذ تقدّم لمختلف المتعلّمين، بما يشمل ضعفاء الحال منهم، السبُل التي تتيح لهم التعبير عن إنسانيتهم والاطلاع على تنوع أشكال التعبير، وأساليب التفكير، وطرق المعرفة والعيش والعمل، والاطّلاع كذلك على تاريخ الشعوب والمجتمعات ولغاتها، مما يضفي معنىً على قراءتهم للعالم، ويعزّز ثقتهم بأنفسهم واندفاعهم، ويسهم إذاً في تحسين نتائج التعلّم. وتسهم الثقافة والفنون في إتاحة مساحات ومجتمعات التعلّم وتوسيع نطاقها واستدامتها. وفضلاً عن ذلك، يتيح التعلّم **في** مجالي الثقافة والفنون **ومن خلالهما وبالاستعانة بهما**، تطوير مجموعة واسعة من المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية والسلوكية، وتعزيز التعلم الشامل ومراعاة البيئة الطبيعية، ويشجّع أيضًا على إقامة حوار بين الثقافات، والتعاون والتفاهم فيما بينها، وهي أمور أساسية لمواجهة التحديات العالمية وعمليات التحوّل على نحو مستدام. لذلك تعتبر الثقافة والفنون عنصران أساسيان في عملية التعلّم الشاملة والمكيّفة مع متطلبات العالم في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

3 - وفي ضوء ما تقدَّم، قررت الدول الأعضاء في اليونسكو في آذار/مارس 2021 وضع إطار لتعليم الثقافة والفنون من أجل تعزيز الانتفاع بالتعليم والثقافة وشمولهما للجميع؛ وتشكيل فهم أعمق لتعليم الثقافة والفنون في مرافق التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي؛ وضمان الإدماج الفعال لتعليم الثقافة والفنون في السياسات والاستراتيجيات والمناهج والبرامج ذات الصلة بالثقافة والفنون؛ وتوسيع نطاق التعاون في جميع مجالات السياسة العامة والتخصّصات ومرافق وأطر التعليم؛ ودعم دور تعليم الثقافة والفنون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

4 - وتندرج عملية وضع إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون في إطار مشاورات شاملة وتشاركية، تنخرط فيها مجموعة واسعة من الجهات المعنية.

5 - ولأغراض وضع هذا الإطار، تُعرّف الثقافة بوصفها "مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية [والتي] تشمل، فضلًا عن الفنون والآداب، أساليب وطرائق الحياة، وحقوق الإنسان الأساسية، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات"، وفقًا للصيغة المعتمدة في إعلاني مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة في عامي 1982 و2022، وبأنّ الثقافة يمكن نقلها، والتعبير عنها، واختبارها عبر الزمان والمكان بواسطة الكلمات (الأدب، والتقاليد الشفهية، واللغة)، والصوت (الموسيقى، والإذاعة، ووسائل الإعلام)، والصورة (الفنون البصرية، ووسائل الإعلام)، والحركة (الرقص، والمسرح)، والآثار والقطع الأثرية (الهندسة والتصميم والحِرَف)، والإعلام الرقمي بشتى أنواعه، والمعارف التقليدية (نظم المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، والتراث الثقافي الحي وأشكال التعبير الثقافي الحية)، من بين جملة أمور أخرى. ويُعرّف التعليم بوصفه "عملية تتواصل مدى الحياة وتشمل المجتمع برمته وتتيح التمتع بالحق في التعليم باعتباره حقًا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وتتيح أيضًا لكل شخص التعلم وتنمية كل السمات الشخصية والشعور بالكرامة والمواهب والقدرات العقلية والبدنية على أكمل وجه، داخل المجتمعات والمنظومات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ولصالحها"، وفقًا للصيغة المعتمدة في توصية اليونسكو الخاصة بالتربية والتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتفاهم الدولي والتعاون والحريات الأساسية والمواطنة العالمية والتنمية المستدامة (2023).

6 - ويشمل تعليم الثقافة والفنون التعليم والتعلّم عن الفنون والثقافة وبالاستعانة بهما ومن خلالهما، إضافةً إلى جميع أشكال التعبير الثقافي والفني. وتُعتبر الثقافة بما يشمل الفنون، من منظور "تعليم الثقافة والفنون"، أداة تعليمية ونهجًا، ومجالًا للدراسة والبحث والممارسة.

أولاً - المبادئ التوجيهية

7 - ينبغي لتعليم الثقافة والفنون أن يكون شاملًا، وأن يفضي إلى إحداث التحوّل المنشود، وأن يخلّف أثراً، وأن يسترشد بالمبادئ التالية:

(أ) الاعتراف بدور تعليم الثقافة والفنون بوصفهما منفعة عالمية عامة للبشرية ينبغي أن تكون في متناول الجميع، وتعزّز رفاهية الأفراد والمجتمعات برمّتها. ويتطلب هذا الاعتراف أيضًا تعزيز دورهما في إطار السياسات ونظم التعليم والمجتمعات ككلّ، فضلًا عن تعزيز المشاركة الجماعية فيهما والاستثمار العام المستدام.

(ب) ضمان ارتكاز تعليم الثقافة والفنون على حقوق الإنسان والحريات الأساسية على النحو المحدّد في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيّما في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، والاتفاقيات والمعاهدات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تُتيح ظروفاً مواتية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات عموماً.

(ج) تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عملية تخطيط السياسات ووضعها وتنفيذها، فضلًا عن مكافحة التمييز بين الجنسين والتحيز الجنساني، والمضامين الضارة والعنف في جميع المرافق والأطر التعليمية، وفي التجارب والممارسات المتعلقة بتعليم الثقافة والفنون.

(د) الاعتراف بالتنوع الثقافي بوصفه سمةً مميّزة وتراثًا مشتركًا للبشرية يوسع نطاق الخيارات والقدرات ويعزز القيم لدى الأفراد والمجتمعات؛ والذي يتعيّن حمايته وتعزيزه من خلال تعزيز الاحترام والتفاهم المتبادل، والانتفاع المنصف بمجموعة متنوعة من أشكال التعبير الثقافي والتنوع اللغوي في جميع السياقات والبيئات التعليمية سواء الحضورية، أو الافتراضية، أو المدمجة.

(هـ) ضمان الإدماج وعدم التمييز واحترام التنوع في التعليم ومن خلاله في جميع مستوياته وأشكاله، لمواجهة ومكافحة التنمر والقوالب أو الصور النمطية الضارة وكل أشكال التحيز التمييزي البغيض، وكذلك العناصر التي تحرّض على التمييز أو العنصرية أو كراهية الأجانب أو العداء أو العنف.

(و) تمكين الإبداع المشترك، بناءً على تنوع الخبرات والممارسات في مجال تعليم الثقافة والفنون، والمشاركة النشطة والهادفة لجميع الجهات الفاعلة والمستفيدين، مثل المتعلمين، ولا سيما الشباب، والمربين، والمهنيين، والعاملين في مجال الثقافة، والمجتمعات المحلية، وسائر الجهات المعنية، في وضع وتنفيذ وتقييم أسس تعليم الثقافة والفنون في مرافق التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي.

(ز) تعزيز التعلّم مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة ضمن مجموعة متنوعة من الأطر والبيئات التي تضم الأماكن المادية مثل الصفوف الدراسية، والأماكن المجتمعية، وأماكن العمل، والمواقع الثقافية والطبيعية، والفضاءات الافتراضية مثل المنصات الرقمية، أو الأماكن المختلطة التي تجمع بين العناصر المادية والعناصر الرقمية.

ثانيًا – الأهداف

8 - يهدف إطار اليونسكو إلى تقديم إرشادات وتوصيات بشأن السياسات المتعلقة بتعليم الثقافة والفنون إلى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين للأغراض التالية:

(1) ضمان مساهمة تعليم الثقافة والفنون مساهمة مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة والسلام، بما يتماشى مع جهود الأمم المتحدة الحالية والمقبلة، بما يشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 4 بشأن ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، وهدف التنمية المستدامة 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

(2) تسخير أوجه التقدم المعاصرة واغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، مع تحديد المخاطر ودرئها والتخفيف من وطأتها، ولا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، من أجل دعم وتعزيز التفكير والإبداع والمبادرات والاستخدام الأخلاقي والمسؤول في هذا المجال، ولا سيما بما يعود بالنفع على القطاعات التعليمية والثقافية والإبداعية.

(3) دمج تعليم الثقافة والفنون دمجًا فعالًا فيما يعنيه من سياسات واستراتيجيات وبرامج في قطاع الثقافة وقطاع التعليم برمتهما، بما في ذلك تلك المتعلقة بوضع الأنظمة والمناهج الدراسية، وتدريب المعلمين والمربين، وتنمية المؤهلات والقدرات المهنية، من أجل تنمية المعارف والمهارات والمواقف والقيم والأنماط السلوكية، كالإبداع والتفكير النقدي والمهارات الفنية، مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة.

ثالثًا – النطاق

9 - يعتبر إطار اليونسكو أن تعليم الثقافة والفنون يمثّل منظومة تشمل الأنشطة التعليمية لجميع الناس التي تنفّذ في جميع السياقات وفي مرافق وبيئات التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، باستخدام أساليب تربوية مختلفة - ولا سيما تلك التي تعتمد وجهات نظر وأنشطة وممارسات وأشكال تعبير ومواد وأدوات ثقافية متنوعة - وأساليب تضم استخدام وسائل التعلم غير المتصلة بالإنترنت ووسائل التعلم المتصلة بالإنترنت، ووسائل التعلم عن بُعد، ووسائل التعلم المدمج ، إضافةً إلى الأنشطة المضطلع بها في كل المراحل الدراسية بكل أنواعها وأشكالها.

10- ويرتكز الإطار على فهم واسع للثقافة على النحو المبيّن أعلاه، ويشمل عمليات مثل الحوار بين الثقافات، وقيم مثل التنوع الثقافي واللغوي والمعرفي.

11-كما ينطوي الإطار على تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين الجهات المعنية والشراكات الواسعة النطاق بين القطاعات، فيما بين جهات منها، على سبيل المثال لا الحصر، المؤسسات التعليمية والثقافية، والهيئات الحكومية، والمساحات والأنشطة الثقافية، والمواقع التذكارية والتراثية، والفنانين وغيرهم من المهنيين والعاملين (الممارسين) في مجال الثقافة، والباحثين، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني.

رابعًا - الأهداف الاستراتيجية

(أ) الانتفاع بتعليم الثقافة والفنون وتحقيق الإدماج والإنصاف في إطاره ومن خلاله

12- يمثل الانتفاع بالتعليم ركنًا أساسيًا لممارسة الحق في التعليم والحقوق الثقافية. وينبغي أن يشمل ضمان الانتفاع بالتعليم الجيد في مجال الثقافة والفنون تذليل جميع العقبات التي يواجهها المتعلمون، بدءًا من البنى الأساسية والموارد المحدودة وانتهاءً بالاستضعاف والاستبعاد، بغض النظر عن العرق، أو اللون، أو النَسَب، أو الجنس، أو السن، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو الأصل القومي، أو الإثني أو الاجتماعي، أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي المرتبط بالمولد، أو الإعاقة، أو أي سبب من أسباب التمييز الأخرى.

13- ويكتسي الانتفاع بمجموعة واسعة من أشكال التعبير وبالتجارب والتعليم في مجالي الثقافة والفنون أهمية أساسية في إعمال حق كل إنسان في المشاركة والإسهام في الحياة الثقافية والفنية والتمتع بهما، ويمثل ذلك ظرفًا مواتيًا لبلوغ الرفاه الفردي والاجتماعي. ويشمل ذلك ضمان توافر تعليم الثقافة والفنون في المدارس، وتوفير التعليم الجيد النظامي وغير النظامي وغير الرسمي من أجل تطوير المهن والوظائف المهنية في مجال الثقافة والفنون، بما في ذلك من خلال المضامين الثقافية المتنوعة. فضمان الانتفاع بالثقافة والفنون يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوافر أماكن مخصصة لهما مفتوحة وتتيح مشاركة الجميع، ومن ضمنها المتاحف، والمؤسسات الثقافية والفنية، والأماكن المخصصة لفنون الأداء، والمكتبات، والمواقع التراثية والتذكارية.

14- وينبغي أن يحظى جميع المتعلّمين والمربّين والمعلّمين بإمكانية الانتفاع بالبنى الأساسية والموارد انتفاعاً منصفًا وشاملًا، وكذلك بفرص التعلّم من أجل تنمية المهارات والكفاءات التي تمكنهم من الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي. وفي حين عبّدت التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي طرقًا جديدة للانتفاع بتعليم الثقافة والفنون والمشاركة فيهما، باتت معالجة الفجوة الرقمية واختلال التوازن في التنوع الثقافي وأشكال التعبير الثقافي على الإنترنت أولوية بالغة الأهمية، سواء لإزالة العوائق التي تحول دون المشاركة بسبب أوجه التفاوت على الأصعدة الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية، أو لتزويد المتعلّمين والمعلّمين والمربّين بالمعارف والمهارات الملائمة التي يحتاجون إليها، بما يشمل الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

15- ينبغي أن يُعمّم التعليم، وأن يدعم وجهات النظر النقدية، والنضال ضدّ الاستعمار والاستعمار الجديد بكل أشكالهما ومظاهرهما، وأن يتحرّر من القوالب النمطية، والتحيز، والأحكام المسبقة، وأن يقوم على احترام تنوع المتعلّمين، وأن يقتضي مكافحة التسلسل الهرمي بين الثقافات أو الممارسات الثقافية، أو التخصصات الفنية، أو أشكال التعبير، أو الهويات، في سبيل بلوغ مجتمعات أكثر شمولًا وإدماجًا وتعددية. وينبغي أن يتمكّن جميع المتعلّمين، ولا سيما الشعوب الأصلية، والمحرومون، والفقراء، وذوو الإعاقة، والمستضعفون، مثل اللاجئين، والمهاجرين، والنازحين، وضحايا النزاعات المسلحة، والمتعلمين المتضررين من الأزمات ومن أوضاع ما بعد الكوارث، من الانتفاع بالتعليم الملائم في مجال الثقافة والفنون، والمشاركة والإسهام فيه، وتحقيق الازدهار تبعًا لذلك.[2]

16- ولذلك، يجب أن يُتيح التعليم نُهُجًا وأساليب متنوعة وشاملة ومرنة وجامعة للتخصصات ومتعددة التخصصات ومشتركة بين التخصصات، من أجل توفير التعليم الجيد في مجال الثقافة والفنون الذي يساهم في التصدي للوصم، وكراهية الأجانب، وخطاب الكراهية، والتضليل الإعلامي، والتغليط الإعلامي، والتمييز. ويشمل ذلك تعزيز المعارف في مجال التنوع الثقافي وتقديره، والتفاهم والاحترام بين الثقافات في ضوء ما تقتضيه حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي، ومنع نشوب النزاعات، والمصالحة والتعافي بعد انتهاء النزاعات من خلال الثقافة والفنون.

(ب) التعلّم السياقي والجيد والتعلّم مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة ضمن إطار تعليم الثقافة والفنون ومن خلاله

17- ينبغي أن يشمل التعليم الذي يسترشد بحقوق الإنسان والذي يتصدى للتحديات العالمية التي تواجهها البشرية والكوكب (العالم)، وجهات وزوايا النظر المراعية للسياق وذات المضامين الملائمة، وأن يتيح الأخذ بنهُج قابلة للتكييف تعزّز المواطنة العالمية، وتقدير قيمة البيئة والتنوع الثقافي، بما يشمل معارف الشعوب الأصلية، واللغات، والممارسات، سواء أكانت متوارثة أم معاصرة. ويستلزم ذلك تعميم اعتبارات الثقافة والفنون في نظم التعليم النظامي، بدءًا من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، ومن خلال المناهج الدراسية والأساليب التربوية والمرافق الملائمة للظروف المحلية، التي تدمج التراث الثقافي الحي المحلي وأشكال التعبير عنه، والسُبل الخاصة بالشعوب الأصلية للمعرفة والوجود والفعل، واللغات الأم والتنوع اللغوي، وأشكال التعبير الثقافي والإبداعي المحلي. وتنطبق هذه المنظورات أيضًا على السياقات غير النظامية للحفاظ على نقل المعارف بين الأجيال، والتعلّم المتبادل بين النظراء، والتلمذة المهنية، وتنمية المهارات المهنية، والتعاون داخل المهن وفيما بينها، والتعلم المجتمعي والمشاركة المجتمعية، بناءً على منظور التعلم مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة.

18- وينبغي أن يعزّز تعليم الثقافة والفنون الحوار بين الثقافات وبين الأجيال، والإدارة المسؤولة للتنوع الثقافي والبيولوجي من خلال التعلّم مع مراعاة البيئة لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، ينبغي أن تدمج الثقافة والفنون في التعليم والتعلّم من خلال الانخراط مع المؤسسات والمساحات الثقافية، وحاملي التراث الحي، والوسطاء من المجتمع المحلي، وغيرهم من المهنيين والعاملين في مجال الثقافة، لتوسيع نطاق التعليم القائم على الأطر المكانية، الذي يبني رابطًا أقوى بين المتعلمين من جميع الأعمار والخلفيات من جهة ومجتمعاتهم وبيئاتهم من جهة أخرى. ويمكن أن يساعد هذا التعاون الأوسع نطاقًا في سدّ الفجوات في التعليم، وتعزيز اندماج المتعلمين

[2] الفقرة 15 هي موضع حوار ثنائي مع بلجيكا وفرنسا، وتخضع لموافقة مكتب مساعد المدير العام للثقافة ومكتب مساعد المدير العام للتربية.

المحرومين، وإثراء التجربة التعليمية الشاملة، مع تعزيز التبادل الثقافي من أجل دعم تعزيز التنوع الثقافي والإبداع والابتكار والبحث والإبداع المشترك.

(ج) تقدير التنوع الثقافي والقدرة على المشاركة النقدية

19- ينبغي أن تدمج الثقافة بتنوعها الثري، في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، فتتيح إدماج تعددية هويات الشعوب والمجتمعات التي تتألف منها البشرية، وأشكال تعبيرها الثقافي، وتعزز اكتساب المعارف والوعي من خلال التعبير عن الذات والاكتشاف والتجريب. فالثقافة تتسم بديناميتها وبتعدد أوجهها وبتطورها الدائم، وتوفر مساحة مهمّة للتفاعل والتبادل والاحتجاج والتعلم المشترك والإبداع، وتساهم بذلك في بثّ الحياة في المجتمعات وفي تنوّعها.

20- وينبغي أن تزوِّد النُهج والأساليب والأدوات التربوية المتعلّمين بالمعارف، والمهارات، والقيم، والمواقف الضرورية، والقدرة الأساسية لاستخدام الفن من أجل دفع عجلة التغيير الاجتماعي، فضلًا عن تحديد ومجابهة أشكال استغلال الثقافة، والأعراف الاجتماعية الضارة، والتحيز والقوالب النمطية، بينما تعزّز التقدير الإيجابي للتنوع الثقافي بوصفه قوة بناءة تتيح ممارسة حرية التعبير وحرية الإبداع، والمشاركة الديمقراطية النشطة، وتنمية حسّ المسؤولية الاجتماعية، والإبداع والابتكار، والتماسك والتعاون.

(د) المهارات اللازمة لبناء وإرساء مستقبل مرن وعادل ومستدام

21- ينبغي للبيئات والمرافق التعليمية أن تستفيد استفادة كاملة من الثقافة والفنون لتنمّي الإبداع والتفكير النقدي والابتكار باعتبارها كفاءات أساسية لازمة لمواجهة التحديات المعقدة المرتبطة بالاستدامة، ودعم المهارات المتخصصة والمواهب والتنمية الشخصية، وتعزيز العمالة والعمل اللائق في الصناعات الثقافية والإبداعية الرامية إلى ضمان استدامة تنمية الاقتصاد الإبداعي على الصعيدين الوطني والمحلي.

22- وبدءاً من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، ينبغي أن تسخّر نظُمُ التعليم إمكانات تعليم الثقافة والفنون لتعزيز المشاركة في الحياة المدنية والديمقراطية، وتحسين تعلّم مواد أخرى، وتنمية الإبداع والقدرة على الابتكار، بسبُل عدّة منها الأخذ بنهج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات، وتقوية مهارات الكتابة والقراءة والتكلّم، وتعزيز مهارات التعلّم الاجتماعي والعاطفي - انطلاقًا من التعاطف والتضامن وصولًا إلى التفكير التعدّدي - قصد حفز تقدير التنوع الثقافي، وتحسين الأداء الأكاديمي والوظيفي، وفهم التحديات المحلية والعالمية ومواجهتها، إضافةً إلى تعزيز القدرة على الصمود من أجل التكيف مع حالة عدم اليقين والأزمات في المستقبل.

(ه) إضفاء الطابع الرسمي على منظومات تعليم الثقافة والفنون وإعلاء شأنها

23- إزكاء الوعي بشأن قيمة تعليم الثقافة والفنون لتحقيق التنمية الشاملة من خلال إدراجه في نظم التعليم، والإقرار بأنه جزء لا يتجزأ من عملية توفير التعليم الجيد. ويترتب على ذلك إيلاء حيز هام للثقافة والفنون في المناهج الدراسية، وتخصيص ما يلزمهما من وقت ومساحة في الجداول الزمنية للحصص، وتوفير الموارد الكافية والمستدامة لهما. وينبغي أيضًا الاعتراف بالفنون كمجال معرفي قائم بذاته من خلال إصدار شهادات خاصة بالمهارات والكفاءات الثقافية والفنية للمهنيين والعاملين في مجال الثقافة بصفة مربين في مرافق التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، وكذلك من خلال زيادة الاعتراف بالقيمة الاجتماعية الجوهرية للثقافة والفنون والصناعات الثقافية والإبداعية، وبمساهمتها في تنمية المجتمعات.

24- لا بد أن يتغلب التخطيط والتنفيذ في مجال تعليم الثقافة والفنون على النهُج المنعزلة، عن طريق توسيع نطاق النهُج التشاركية في جميع الوزارات والوكالات والمؤسسات المعنية بتدريب المربين، وسائر الجهات المعنية، وإقامة تعاون أكثر استدامة مع مؤسسات التعلّم غير الرسمي وغير النظامي والجهات الفاعلة فيه. ومن شأن هذا النهج أن يثري مناهج التعليم والتدريب، ويعزّز نتائج التعلّم، ويوفر نظامًا شاملًا للتعلّم النظامي وغير النظامي.

خامسًا - أساليب التنفيذ

(أ) الحوكمة والتشريعات والسياسات

25- إحداث التحول في حوكمة تعليم الثقافة والفنون والسياسات الخاصة به من خلال تنفيذ استراتيجيات مستدامة وشاملة وقابلة للتكيّف، تعزّز إقامة الحوار والتعاون بين مستويات الحوكمة، ومجالات السياسات، والآليات والهياكل، وكذلك بين المؤسسات والمهنيين والعاملين في مجال الثقافة، والمربين وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة. بالإضافة إلى إنشاء آليات وإضفاء الطابع الرسمي عليها - على وجه التحديد - من أجل ضمان التعاون المنتظم بين الوزارات، وخصوصًا وزارات الثقافة والتربية والتعليم، وأيضًا تلك المسؤولة عن مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية، والعلوم، والابتكار، والبيئة، والاقتصاد، والتنمية والتخطيط، لإعداد وتنفيذ الإدماج الفعال بصورة منهجية لتعليم الثقافة والفنون في مرافق التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي. وينبغي أن يُرفد ذلك بتوفير المعلومات المتاحة والمستندة إلى البحوث والبيّنات، وإيلاء الأولوية لأنشطة تعليم الثقافة والفنون الطويلة الأمد، وضمان توافر الموارد والخبرات للجميع، ووضع تدابير لإجراء الرصد والتقييم على نحو تعاوني في جميع السياسات العامة.

26- النهوض بإضفاء الطابع المهني على منظومتي الثقافة والفنون، والاعتراف بالمهارات الثقافية والفنية والإبداعية وتقديرها، وتنمية البنية الأساسية، عن طريق تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في مجالي الثقافة والفنون، من أجل تمكين الشباب والكبار على حد سواء،

من اكتساب المعارف والمهارات في جميع مجالات تعليم الثقافة والفنون المتنوعة لدعم انتفاعهم بفرص العمل والخدمات المجتمعية، والتدريب الداخلي وريادة الأعمال، في الصناعات الثقافية والإبداعية.

(ب) بيئات التعلّم

27- توسيع نطاق مفهوم بيئات التعلّم من خلال إرساء تعاون أكثر استدامة مع مساحات التعلّم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، مثل المدارس المتخصصة، والمتاحف، والمعارض، والمكتبات، والأماكن المخصصة لفنون الأداء، والمراكز الإبداعية، والمدن والبلديات، وبما يشمل أعضاء شبكة اليونسكو للمدن المبدعة، والشبكة العالمية لمدن التعلم، والمراكز المجتمعية، ومواقع التراث الثقافي والطبيعي، والمواقع التذكارية، وغير ذلك من المؤسسات والمساحات الفنية والثقافية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويفتح هذا النهج آفاقًا جديدة لأماكن التعلّم والتبادل المتعددة التخصصات، ويثري بأساليب مختلفة، مثل التعلّم بالممارسة، والتوجيه والإرشاد، والتدريب الداخلي، والشراكات مع القطاعين العام والخاص، الخبرات التعليمية المتبادلة بوصفه مسعىً يشمل المجتمعات المحلية برمتها.

(ج) خبرات وتجارب التعلّم

28- دمج النُظم المعرفية المحلية المتنوعة، والموارد الثقافية المادية وغير المادية، من قبيل التراث الحي والممارسات الثقافية وأشكال التعبير الثقافي، في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي برمته، للحصول على خبرات وتجارب تعلّم غنية، وملائمة للظروف المحلية، وقائمة على التفاعل بين الثقافات.

29- إشراك الفنانين وسواهم من المهنيين والعاملين في مجال الثقافة، وحاملي التراث الحي، والمنظمات الأهلية، والمتعلّمين، وسائر الجهات المعنية، بوصفهم جهات فاعلة في التعليم وفي عملية جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، وعمليات البحث، وإعداد المناهج واستعراضها، وفي الأبعاد الأخرى لخبرات التعلّم الرامية إلى إثراء عملية وضع وتنفيذ أسس تعليم الثقافة والفنون في جميع مستويات وبيئات التعليم.

(د) المعلّمون والمربّون

30- تنويع مهنة التدريس، مع ضمان تجسيدها للتنوع الثقافي الغني داخل المجتمعات، من خلال إشراك حاملي التراث الحي، والفنانين، وسائر المهنيين والعاملين في مجال الثقافة، في تعزيز الرعاية والدعم المجتمعيَّين، وتبادل المعارف والإبداع المشترك الضروري لخبرات التعلّم المفضية إلى إحداث التحوّل المنشود، في مختلف سياقات التعلّم الحضورية والافتراضية والمختلطة.

31- إعادة النظر في عملية إعداد المعلّمين وتنمية قدراتهم المهنية لتشمل تعليم الثقافة والفنون، والاعتماد على البحث في وضع مناهج إعداد المعلّمين. وفي موازاة ذلك، وضع مبادئ توجيهية، وأساليب تربوية، ومواد جيدة وملائمة وسهلة الاستعمال، من أجل تعزيز قدرات المعلّمين، من بين جملة أمور أخرى، على استخدام طرائق تدريس ومضامين تعليمية جديدة ومبتكرة، ولا سيما تلك التي يوفرها قطاع الثقافة. وإضافةً إلى ذلك، تعزيز الحوار والتعاون بين العاملين في مجال التعليم والمهنيين والعاملين في مجال الثقافة لتبادل الخبرات التعليمية والفنية والثقافية، والاشتراك في ابتكارها وإثرائها، وذلك من خلال إدماج المواد الثقافية والفنية في العمليات التعليمية، وتعزيز الأنشطة الثقافية والفنية غير النظامية وغير الرسمية في صفوف جميع المتعلّمين.

32- زيادة الاستثمار لمعالجة نقص المعلّمين المؤهلين، والمسؤولين عن التدريب، والمربّين غير الرسميين، خصوصًا في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية الصغرى، وتوفير الإعداد الجيد للمعلّمين، والتدريب للمربّين، والتنمية المستمرة للقدرات المهنية في مجال التعلم السياقي مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة الذي يسخر الأساليب التعليمية المبتكرة والتكنولوجيات الرقمية من أجل تعزيز المهارات في الوقت الحاضر وفي المستقبل، بينما يعزّز تجربة التعلم ككلّ داخل القاعات الدراسية وخارجها.

33- تحسين وضع وظروف عمل المعلّمين، والميسرين، والمسؤولين عن التدريب، والمربين، والفنانين وسائر المهنيين والعاملين في مجال تعليم الثقافة والفنون، بما يشمل تحسين فرص العمل والأجور، من خلال تدابير وموارد وبنى أساسية ملائمة، وطرائق عمل مرنة، وتنمية القدرات وتحقيق الرفاه على الصعيد المهني. بالإضافة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى ترشيد عمليات الإدارة المدرسية وإزالة الحواجز المؤسسية لتزويد المعلمين والمسؤولين عن التدريب والمربين بالوقت والمرونة من أجل إعداد مبادرات وإقامة شراكات مع المؤسسات الثقافية والمهنيين والعاملين في مجال الثقافة.

(ه) التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي

34- الاستفادة من الدراية الإعلامية والمعلوماتية لدعم توفير تعليم الثقافة والفنون على نحو فعال في العصر الرقمي، مع تعزيز الاستخدام المبتكر والمتحرر والأخلاقي والمسؤول للتكنولوجيات الرقمية، وضمان حماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية، واحترام التنوع الثقافي واللّغوي عبر الإنترنت.

35- توسيع نطاق الانتفاع بالتكنولوجيات الرقمية لتعليم الثقافة والفنون بسبل عدة منها البنية الأساسية المتطورة والصيانة، والمضامين الثقافية الرقمية، والمجموعات الرقمية، والتدريب، وتنمية القدرات؛ مما يتيح إدماج مختلف التكنولوجيات والأدوات على نحو مجدٍ في عمليات التعلّم ولا سيما لصالح أقل البلدان نمواً، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأخرى المستضعفة والمحرومة.

36- تعزيز البحث والابتكار لتطوير أدوات رقمية متنوعة، ومستدامة، وأخلاقية، وآمنة، وخالية من التحيز، لتعليم الثقافة والفنون، بما يشمل تلك الخاصة بالإبداع الفني وتبادل المعارف والتعلّم في مجال الثقافة والفنون ومن خلالهما وبالاستعانة بهما.

37- تسخير القدرات البشرية للمساهمة في عملية الإنتاج المشترك للمضامين الرقمية المعزّزة بالموارد المحلية والثقافية واستخدامها وإتاحتها لتعليم الثقافة والفنون. وهو ما من شأنه مشاركة المربّين والمتعلّمين مشاركة فعّالة في العمليات والمضامين التعليمية، وتوسيع نطاق الأساليب التعليمية المبتكرة، بسبل منها إتاحة مواد تعليم الثقافة والفنون بموجب التراخيص المفتوحة.

38- توسيع نطاق التعاون في مجال التعامل مع التقنيات الحديثة المتطورة والذكاء الاصطناعي في تعليم الثقافة والفنون. ويشمل ذلك تعزيز المعرفة والوعي بشأن الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي والأمن السيبراني، في دعم بيئات التعلم الجذابة، وتوليد أشكال جديدة من الإبداع والتعبير وطرق تبادل الإبداع، وتقييم تأثيرها على سلسلة القيمة للصناعات الثقافية والإبداعية. وينبغي دعم هذا الإجراء من خلال إقامة حوار بين الجهات المعنية من مختلف الاختصاصات المعرفية والخبرات في مجال تعليم الثقافة والفنون وسواه من المجالات، لتقييم القضايا الناشئة في مجال التكنولوجيا، والاسترشاد به في تنمية المهارات والكفاءات اللازمة لتعليم الثقافة والفنون، وضمان التنظيم المتوازن للأدوات الرقمية، وبلوغ توافق في الآراء بشأن الاستراتيجيات المستقبلية.

(و) إقامة الشراكات والتنسيق بين المؤسسات

39- القيام على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي بابتكار الشراكات وآليات التنسيق وتوسيع نطاقها، بين الهيئات الحكومية، والمؤسسات الثقافية، والمدارس، والمواقع التذكارية والتراثية، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والمتعلّمين، والمربين، والفنانين، وسائر المهنيين والعاملين في مجال الثقافة، والجهات المعنية الأخرى، من أجل التحفيز على الأخذ بنهُج تعاونية طويلة الأمد، وتعزيز تبادل المعارف، وحراك الفنانين وسائر المهنيين والعاملين في مجال الثقافة، وبرامج الإقامة الفنية، والإبداع المشترك.

(ز) التمويل

40- تعبئة التمويل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بوسائل منها إقامة الشراكات مع القطاعين العام والخاص، لتطوير البنى الأساسية والآليات التعاونية، فضلاً عن توفير الموارد الإدارية والبشرية والمادية لضمان استدامة منظومة تعليم الثقافة والفنون على الأمد الطويل.

41- استحداث آليات مالية وعينية أخرى من أجل وضع سياسات معدَّلة بشأن تعليم الثقافة والفنون وتنفيذها، بما يشمل مراجعة المناهج والأساليب والأطر التعليمية.

(ح) البحوث والبيانات والتقييم

42- تعزيز الآليات القائمة الطويلة الأجل والمُفضية إلى إحداث التحول المنشود، أو إنشاء آليات مماثلة جديدة، لإجراء البحوث المنهجية، والشاملة، والتعاونية، والمتعددة التخصصات، والجامعة للتخصصات، ولوضع عملية فعَّالة لجمع البيانات وتحليلها ورصدها فيما يتعلق بمجموعة من الموضوعات، وتحديداً تلك المتصلة بتعليم الثقافة والفنون، بهدف دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة، وتنفيذها، وتقييمها، ونشرها، والترويج لتعليم الثقافة والفنون.

سادسًا - الرصد والمتابعة والاستعراض

43- سعيًا إلى المضي قدمًا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون، وتقييم الإنجازات والدروس المستفادة على الصعيد العالمي في إطار تنفيذه، ينبغي للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين القيام بما يلي:

(1) دعم المساعي الرامية إلى تنفيذ الإطار من خلال تبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز والممارسات الجيدة والتحديات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ومن خلال تسخير آليات تقديم التقارير القائمة، مثل التقرير العالمي بشأن السياسات الثقافية، والتقرير العالمي لرصد التعليم، والتقارير المتعلقة بتحقيق الغاية 4-7 من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم تقرير مرحلي إلى اليونسكو، على أساس طوعي، كل أربع سنوات عن تنفيذ الإطار على الصعيد الوطني بدءاً من عام 2025.

(2) استطلاع جدوى إنشاء مراكز تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة 2) على الصعيد الإقليمي أو العالمي، ضمن نطاق تعليم الثقافة والفنون من أجل تعزيز إجراء البحث والتحليل بشأن العلاقة بين الثقافة والتعليم، بما في ذلك التدريب، وجمع البيانات وتحليلها، ورصد وتقييم تنفيذ الإطار. ويخضع إنشاء مثل هذه المراكز للإجراءات التي تحددها المنظمة والمعدّة لهذا الغرض، بما في ذلك إجراء دراسة الجدوى اللازمة، وإتاحة الموارد المستدامة التي توفرها الدولة (الدول) الأعضاء صاحبة الاقتراح.

44- ولدعم الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تنفيذ الإطار، تقوم اليونسكو، في حدود الموارد المتاحة، بما يلي:

(1) وضع آلية رصد عالمية محدّدة للإطار، بحسب الاقتضاء، بوسائل منها تسخير آليات الرصد القائمة، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بحسب الحالة، لتقييم التقدم المحرز في مساعي تنفيذه، لصالح الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

(2) تيسير فرص تبادل المعارف التي تتمحور حول دراسات الحالة الخاصة بالممارسات الجيدة في الدول الأعضاء بصورة منتظمة، ومن ثمَّ تعزيز تبادل الأساليب والنهُج الناجحة بين البلدان.

(3) إشراك شبكات اليونسكو في قطاعي التربية والثقافة برمتهما، من أجل النهوض بالبحوث في مجالات تعليم الثقافة والفنون، وتعزيز إجراء التحليلات القائمة على البيّنات، وتعزيز التعاون مع الشبكات الإقليمية والدولية

القائمة، والجهات الفاعلة الأخرى في مجال تعليم الثقافة والفنون. وتحقيقاً لهذا الغرض نفسه، تشجيع الدول الأعضاء على تعبئة الشبكات والجهات الفاعلة الوطنية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الكراسي الجامعية لليونسكو وشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو، إلى جانب البرامج والمشاريع الخاصة بتعليم الثقافة والفنون.

(4) إقامة الشراكات وتوسيع نطاقها مع طائفة واسعة من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، التي تستند إلى خبراتها وتجاربها لاستكمال الأهداف الاستراتيجية للإطار والنهوض بها.

(5) جمع ونشر البحوث والتقارير المرحلية والبيانات والممارسات الجيدة ذات الأهمية في جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والشركاء.

(6) المشاركة في عملية تفكّر واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز تعليم الثقافة والفنون من خلال توثيق أوجه التآزر القائمة بين الاتفاقيات والتوصيات والبرامج والإجراءات التي وضعها قطاع الثقافة وقطاع التربية في اليونسكو في هذا الصدد.